المشكلات الاقتصادية الكبرى (التضخم و البطالة)

1) التضخم:

مفهوم التوازن:

إن مستوى الأسعار هو دالة بين كمية النقود التي تتداول في الاقتصاد بالنسبة حجم الإنتاج الوطني، لكي يكون هناك توازن يجب في أي وقت أن تكون مساواة بين طلب وعرض على السلع مع ثبات الأسعار.

تعريف التضخم:

كثيرا ما نسمع لفظة التضخم تتردد على الألسنة وذلك بكونها حالة مرضية تشكو منها معظم اقتصاديات العالم اليوم. التضخم هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار:

يمكن تعريف التضخم على أنه ارتفاع عام ومستمر للأسعار، و يظهر التضخم عندما يحدث اختلال في الدورة الاقتصادية أي عندما يكون الطلب على السلع و الخدمات مرتفع عن العرض. أو ما يسمى *التضخم بواسطة الطلب*، هذا النوع **يظهر عندما الطلب على السلع والخدمات يتزايد بطريقة مستقلة بدون تزايد مماثل للعرض.**

ارتفاع الدخول النقدية مثل الأجور:

يكون مصدره ارتفاع كبير في الأجور، يحدث هناك تضخم إذن أمام ارتفاع القدرة الشرائية بمعنى وجود كمية معتبرة من النقود في الاقتصاد، في حين أن العرض الحقيقي للسلع و الخدمات يكون غير مرن بمعنى لا يتناسب مع ارتفاع الطلب. إن التعديل الوحيد لجعل الطلب يوازي العرض لا يمكن أن يتم إلا من خلال الرفع من الأسعار ، وبالتالي فإنه عندما **ترتفع الأسعار تقصي مجموعة من المستهلكين** وهكذا يحدث التوازن.

ارتفاع التكاليف أو نفقات الإنتاج:

الاختلال بواسطة التكاليف، هذا النوع من **التضخم ينتج عن طريق ارتفاع تكاليف الإنتاج** (سعر عناصر الإنتاج، الأجور...)، هذا **الارتفاع في تكاليف الإنتاج تنعكس على سعر المنتجات** . و هذا النوع من التضخم له أثار اقتصادية سلبية على توزيع الموارد الاقتصادية، كما أنه يقضي على المنافسة و اعتماد الجودة في الإنتاج و استخدام التقنيات الحديثة[76].

الإفراط في خلق الأرصدة النقدية:

ومن هنا يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن **الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.**

إن ظاهرة التضخم تتمثل في الانخفاض المتواصل **للقيمة الحقيقية لوحدة النقد** ، وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يشترى بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، مسببات التضخم تنتج من خلال فائض في النقود بالنسبة لكمية السلع المنتجة. توصف حدّة التضخم بتطوّر معدل الارتفاع في مستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية

[76]) جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة أشرف محمود، دار الزهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 271

معينة، فقد يكون معدل الارتفاع معتدلا أو شديدًا أو جامحاً وهذا الأخير يصبح مدمراً حيث تتضاءل القوة الشرائية لوحدة النقد بسرعة نتيجة للارتفاع الحاد والمتتالي للأسعار مما يدفع الأفراد للتخلي عن استخدام العملة كمستودع للقيمة ومقياس للمدفوعات الآجلة ثم ينتهي الأمر بالإطاحة بالنظام النقدي القائم عندما يهرب الأفراد من استخدامها وسيطا للتبادل.

أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع عدّة من التضخم من خلال ظروف أو أسباب حدوثها، و زمان و مكان حدوثها. وقد ذكرت الأدبيات الاقتصادية عدة أنواع للتضخم أهمها:

التضخم العادي أو الزاحف

عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء ذهبي، كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا هو التضخم العادي الذي تعاني منه غالبية دول العالم، و عليه فإن هذا النوع من التضخم ناجم عن تزايد الطلب الفعال على السلع والخدمات ومن أهم أسباب حدوثه:

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

ويتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء في مستوى الأسعار، ولكنه مستمر.

التضخم المكبوت

التضخم المقيّد أو المكبوت هو عبارة عن حالة يظل فيها المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة. عادة ما يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط و التي تهيمن فيها الدولة على الاقتصاد، حيث تصدر الدولة نقوداً من دون غطاء ذهبي لها بغرض تمويل الإنفاق العام للدولة، فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض، بمعنى أنّ هذا النوع من التضخم يحدث في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما **تُصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية**. تلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكّم بالأسعار، عن طريق تحديد حصص استهلاكية لكل فرد من هذه السلع والخدمات، وكأن الدولة بذلك كبتت (قيدّت) تحوّل الفجوة بين الطلب الأكبر وبين العرض الأقل، لذلك تنشأ الأسواق السوداء.

التضخم الجامح:

عادة ما يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو في مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، ولذلك يعتبر " التضخم الجامح" أسوء أشكال التضخم، حيث يفتقد الناس الثقة بالنظام الاقتصادي القائم، مثال ذلك ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تضاعفت الأسعار نحو 500 مرة، وهو حالة اقتصادية تدمر فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، وقد تصل الأسعار في ارتفاعها إلى أرقام خيالية، وتزداد سرعة دوران النقود، وتعطّل وظيفة النقود كمخزن للقيمة، وتستخدم كوسيط للتبادل فقط. ذلك لأن النقود لم يعد لها قيمة تقريباً[77].

التضخم المتسلّل:

[77]) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص163

وهو تضخم عادي لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الارتفاع، ما يخلق مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار، فيقومون بشراء السلع والخدمات ويتخلصون من النقود، فيتكون التضخم المتسلل والذي يؤدي إلى كبح النمو.

التضخم المستورد:

عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة فإن كثيراً من السلع المتداولة محلياً سترتفع أسعارها أيضاً، أي نقل عدوى التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق استيراد السلع و الخدمات بأسعار عالية[78]. وهذا ما يؤثّر بشكل واضح على أصحاب الدخول الثابتة فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات.

التضخم الركودي

في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال، وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة. لكن إذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن حيث انعدام المنافسة الحرة والحقيقية، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعارها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة.

النتائج المترتبة عن التضخم

- ☜ التضخم يجعل ميزان التبادل مع الخارج في حالة سيئة.
- ☜ انخفاض قيمة العملة.
- ☜ القدرة الشرائية للعملة تنخفض.
- ☜ نقص الثقة من قبل المستهلكين في العملة.
- ☜ارتفاع الأسعار يؤدي إلى الاحتكار وتخزين السلع.
- ☜إن المدخرين يبحثون في استبدال نقودهم مقابل قيم مضمونة: كالذهب و العملة الصعبة.

[78]) جيمس بلاكورد، ترجمة أشرف محمود، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 273

السياسات المتبعة للحد من التضخم:

من أجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة سياسات كلية التي تؤثر على الاقتصاد، سواء كانت مالية أو نقدية، حيث تتبع مجموعة من الاجراءات و المتمثلة فيما يلي:[79]

إجراءات السياسة النقدية

رفع إعادة سعر الخصم:

من النشاطات الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية هي خصم الأوراق التجارية للأفراد و في المقابل تقوم هذه الاخيرة بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، و في هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم من أجل التقليل من حجم السيولة المتداولة.

سياسة السوق المفتوحة:

يقوم البنك المركزي ببيع الاوراق المالية خاصة السندات، و ذلك من أجل سحب جزء من السيولة الزائدة المتداولة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية للنقود بسبب انخفاض عرضها و بالتالي التخفيف من حدّة التضخم.

رفع نسبة الاحتياط القانوني أو الإلزامي:

كما هو معلوم أن البنوك التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع لدى البنك المركزي و يسمى بالاحتياط القانوني، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياط القانوني من أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية دون أن تحصل منها على أية فوائد[80].

رفع سعر الفائدة:

يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

---

[79]) محمود الوادي و آخرون، مرجع سبق ذكره، 2007، ص ص 301-302.

[80]) حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 165

إجراءات السياسة المالية

سياسة تجميد الاجور و مراقبة الأسعار:

للحد من التضخم تعمل الدولة بالتعاون مع النقابات و أرباب العمل على تجميد الاجور لفترة زمنية محددة، و في نفس الوقت تراقب التغيرات في الاسعار للحفاظ على القدرة الشرائية للأجراء . كما يمكن محاربة التضخم عن طريق اتباع الحكومة مجموعة من الاجراءات المالية، مثل خفض الانفاق الحكومي، فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة الضرائب القديمة.

تنبيه

لا علاقة للغطاء الذهبي بقوة العملة فللين الياباني من أقوى عملات العالم وهي غير مغطاة بالذهب ولم يسبب لها ذلك ضعفا، والأهم من الغطاء الذهبي هو تحديد العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار في المجتمع. هذه العلاقة هي التي تمنع الدول الفقيرة من زيادة كمية النقود فيها لأن كثرة السيولة أمام قلة الموارد سيرفع الأسعار وتنخفض قوة النقود الشرائية وتصبح ورقا تافها.

الشرط الأساسي لطباعة النقود يتمثل في ضرورة طباعتها بشكل يتناسب مع الأداء الاقتصادي للدولة. أي أن أية دولة تريد طباعة نقد إضافي لابد وأن تنظر إلى حجم ما تنتجه من سلع وخدمات، وهي المعلومات التي يمكن معرفتها بشكل تقريبي من خلال التعرف على الناتج الوطني لاقتصاد هذه الدولة.

كلما ارتفعت الانتاجية، وكلما نما الناتج الوطني، استطاع الاقتصاد استيعاب كميّات أكبر من النقود الإضافية.

2)مشكلة البطالة

تواجه معظم اقتصاديات العالم و خاصة الدول النامية العديد من المشاكل و الاختلالات الهيكلية، لعّل أهمها مشكلة البطالة التي تعوق عملية التنمية، و ما يترتب عنها العديد من الآثار السلبية سواء كانت اقتصادية، اجتماعية و سياسية. تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوى العاملة كما كان يعتقد الكلاسيك، و هذا ما

أوضحته النظرية الكينزية و النظريات اللاحقة لها. ذلك أن العمالة الكاملة من وجهة نظر هؤلاء المنظرين هي مجرد وضع مثالي، أما الوضع العادي فهو العمالة الغير كاملة[81].

مفهوم البطالة:

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق في تحديد مفهوم البطالة، فيرى البعض أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون، و لكنهم يبحثون بصورة جدّية عن فرص العمل. وهناك من يعرّف البطالة بأنها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص العمل .

هناك فرق بين البطالة في الدول المتقدمة و النامية، ففي الأولى هي من النوع المؤقت الذي يرجع إلى انكماش الطلب بسبب الركود الاقتصادي و العوامل العارضة، فإذا زاد الطلب تراجعت نسبة البطالة. أما في الدول النامية فهي من النوع المزمن الذي يرجع إلى قصور و عجز الطاقات الإنتاجية، فالمشكلة هنا تكمن في جانب العرض وليس في جانب الطلب، حيث عجز الجهاز الإنتاجي عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب القوى العاملة.

أنواع البطالة:

تأخذ البطالة أشكالا متعددة طبقا لمسبباتها، مما يترتب عليه اختلاف اجراءات مواجهتها:

البطالة الاحتكاكية:

تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، و يبحثون عن وظيفة مناسبة، علما أن هناك وظائف تناسب خبراتهم و أعمارهم و مهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف و أماكن وجودها، تمثل البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة تتوقف فترتها على مدى توفر المعلومات و شفافيتها في سوق العمل.[82]

---

[81]) صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك، دار النهضة بيروت، لبنان، 1984، ص 250.

[82]) على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 17.

البطالة الهيكلية:

يقصد بالبطالة الهيكلية، ذلك النوع من التعطيل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، و تؤدي إلى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة و بين مؤهلات و خبرات العمال المتعطلين. فقد ينخفض الطلب عن العمل لعدّة أسباب:[83]

- التغيرات في هيكل الطلب، فقد تفاجأ بعض الشركات بانخفاض الطلب على منتاجاتها.
- قد يكون ادخال المكننة و التقنيات الحديثة سببا في نشوء البطالة الهيكلية.
- انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة.

البطالة الدورية:

تعتبر البطالة الدورية بطالة اجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما تسمى بالدورة الاقتصادية، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود. فعندما ينخفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات، يقوم أصحاب المؤسسات بتسريح جزء من العمّال. و يهتم الاقتصاديون و واضعو السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة محاولين المحافظة على عدم تدني مستويات الإنتاج.[84]

البطالة المقنّعة:

تعتبر من بين أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في احصاءات البطالة ، و تعني وجود عدّة أشخاص يعملون في مكان واحد الذي قد يحتاج إلى عامل واحد أو أثنين، بحيث لو تم استغناء عن عدد منهم، فإنه لن يؤثر على المستوى الإنتاجي، و عادة ما ينتشر هذا النوع في المؤسسات الحكومية[85].

---

[83]) بسّام الحجّار، علم الاقتصاد و التحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 190.

[84]) على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 26

[85]) محمود الوادي و آخرون، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 295.

العلاقة بين البطالة والأجور و التضخم: منحنى فيلبس

يعتبر إدموند فيلبس أستاذ الاقتصاد في جامعة كولمبيا، أحد أشهر الاقتصاديين المعاصرين (ولد عام 1933)، واشتهر بأعماله حول النمو الاقتصادي، وتوقعاته المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة، والتي لها تطبيقات على محددات العمل والتغيرات في الأجور، مما أوصله إلى وضع نظرية عرفت باسم "المعدل الطبيعي للبطالة". بعد دراسة متمعنة لبيانات حوالي قرن عن البطالة والأجور النقدية في بريطانيا، اكتشف فيلبس أن هناك علاقة عكسية (وليس قانونا) بين البطالة والتغير في الأجور النقدية . تجنح الأجور إلى الارتفاع حين تكون البطالة منخفضة، والعكس بالعكس. مع ازدياد البطالة تقل ضغوط العاملين للحصول على زيادات في الأجر. كما أن ارتفاع البطالة يعني ضعف الطلب على السلع، وضعف الطلب مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي، وهذا بدوره يعني أن الأرباح متدنية، لا تغري بزيادة الأجور. والعكس مع ارتفاع الطلب الكلي (مجموع ما يطلبه الناس من السلع والخدمات)، فإن المنتجين يوظفون المزيد من القوى العاملة، ليتمكنوا من زيادة الانتاج، وزيادة الطلب على العمل، تتسبب في رفع أجور العمال، وهذا بدوره يعمل على ارتفاع تكاليف الانتاج، مما يتسبب في رفع أسعار المنتجات من سلع وخدمات. أي أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، لكن على المدى القصير ويوضحها منحنى فيلبس.

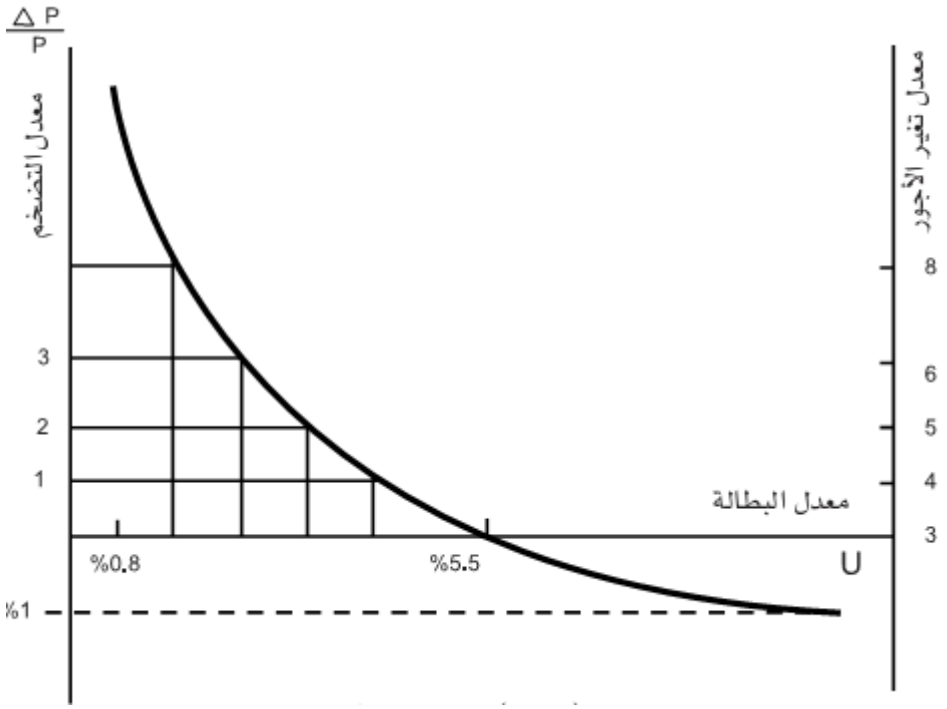

المصدر : رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، رقم 226، 1990، ص 363

http://www.creativity.ps/library/datanew/cre4/31.pdf

كيفية الحدّ من البطالة:

إن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر، و من وقت لآخر، و لذا فإن السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع و لا تصلح في مجتمع آخر. و يمكن حصر أهم الحلول المقترحة لمشكلة البطالة فيما يلي:

- التعاون و التكامل الاقتصادي.
- ربط التعليم و التدريب باحتياجات السوق.
- الاهتمام بالصناعات الصغيرة و الحرف اليدوية.
- توفير رؤوس أموال للمشروعات الصغيرة.
- يجب أن تهتم لجان الزكاة بتدريب و تشغيل الفقراء.

هجرة الأدمغة و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي

La migration des personnes hautement qualifiées en Algérie est souvent perçue comme une fuite des cerveaux. L'État algérien ne s'est toujours pas doté d'outils pour encadrer les migrants à forte valeur ajoutée. Comme si, une fois partis à l'étranger, les hauts potentiels ne pouvaient plus participer d'une manière ou d'une autre au développement de leur pays d'origine.[86] Si le phénomène migratoire a toujours caractérisé la vie de l'Algérie et des pays du Maghreb, et ce depuis le début du XXe siècle, la migration des compétences n'a commencé à mobiliser l'attention des décideurs et des chercheurs que bien tardivement. Cet intérêt se traduit d'abord par des chiffres aussi impressionnants qu'imprécis, souvent donnés dans les débats publics et repris par les médias : 80 000 diplômés de l'enseignement supérieur partis depuis 1979 (en France, aux États-Unis), plus de 100 000 entrepreneurs recensés en Europe(1), 7 000 médecins algériens exerçant dans les hôpitaux français sur un total de 10 000 médecins étrangers et 3 000 informaticiens partis entre 1992 et 1996. Par ailleurs, les données récentes signalent que 1 655 863 personnes sont immatriculées au niveau des ambassades algériennes, dont la majorité (1 335 109) en France, 179 924 dans le reste de l'Europe et 69 200 en Amérique du Nord(2) (42 % sont des femmes). Ces chiffres sont d'autant plus alarmants qu'ils restent peu maîtrisés.[87]

[86]) Abdelkader Djeflat, « Les compétences algériennes à l'étranger », *Hommes et migrations* [En ligne], 1300 | 2012, mis en ligne le 31 décembre 2014, consulté le 04 janvier 2016. Pp 36-50 URL : http://hommesmigrations.revues.org/917.

[87]) Abdelkader Djeflat, Op cite, p37.

قائمة المراجع

1) ابراهيم مشورب، اقتصاد السياسي: مبادئ، مدارس و أنظمة، دار المنهل اللبناني رأس المنبع للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 2002.

2) آدم سميث، تأليف إيمون باتلر، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر، 2007. http://www.iea.org.uk/sites/default/files/publications/files/Adam-Smith-A-Primer-Arabic.pdf

3) اسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1977.

4) اسماعيل محمود علي و ابراهيم جابر حسنين، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

5) ايمون باتلر، آدم سميث، ترجمة على الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، الطبعة الأولى، مصر، 2012.

6) بسّام الحجّار، علم الاقتصاد و التحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

7) توفيق سعيد بيضون، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، لبنان، 1994.

8) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006

9) خالد أحمد فرحان المشهداني و رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

10) رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.

11) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، رقم 226، 1990. http://www.creativity.ps/library/datanew/cre4/31.pdf

12) سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الاسلامي، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، المملكة العربية السعودية، 2004.
http://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4290327/_pdf،

13) سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

14) سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008

15) شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، الجزء الأول، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000.

16) ضياء مجد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

17) ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، نقود، بنوك، دورات اقتصادية و علاقات دولية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

18) عادل أحمد حشيش و سوزي عادلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأسكندرية، 2001.

19) عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي: مدخل لدراسة أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأسكندرية، 1998.

20) عبد الرحمان يسري أحمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر، 2008.

21) عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد و المالية العامة، دار الزهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.

22) عبد اللطيف ابن شنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

23) عبد الله الطاهر، بشير الزغبي و عبد الله يوسف، مبائ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2001.

24) عبد الله ساقور الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.

25) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.

26) علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة و النشر، الجزائر، 2009.

27) علي سعيدان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، مطبعة فسيلة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

28) علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة و أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

29) علي غزاوي و حازم البني، دراسات في الاقتصاد، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1999.

30) فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2001.

31) كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن لطيف كاظم الزبيدي، عنوان الكتاب دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

32) محمد اسماعيل صبري، تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي و الحاضر، دار المكتب العربي الحديث، مصر، 2011.

33) محمد النصر، فتحي السروجي، مبادئ الاقتصاد، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008.

34) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، العراق، 1979.

35) محمد عمر أبو عيده و عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2009.

36) محمود الوادي و آخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان/ الأردن، 2007.

37) محيي محمد مسعد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2004.

38) مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

39) يسرى محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007.